



Original article

Journalistic investigation as a tool for community monitoring A theoretical analytical study in the Iraqi press

Rehab Adnan Karim¹, Daoud Safa², Raqeeb Rafea Al-Maadidi³
University of Religions and Doctrines, Iran¹⁻², Academic Institute for Graduate Studies³

ABSTRACT

The research discusses the art of investigative journalism as one of the most important journalistic arts. From this standpoint, the researcher tried to shed light on this journalistic art in the Iraqi press through a theoretical analysis of its reality and its role in societal issues as an effective oversight tool.

The research deals with journalistic investigation in Iraq: its nature and tools, the challenges facing it, and its role in accountability and exposing corruption. The research also adopts the analytical and descriptive approach based on a literature review.

Therefore, the aim of the research is to clarify that reality, and to analyze the influential role of journalistic investigation in achieving conscious societal oversight. The research concluded that journalistic investigation is an effective means of supporting accountability and enhancing community oversight. The research also provided practical recommendations to enhance the journalistic investigative environment in Iraq.

***Correspondence author:**

rihabadnann1979@gmail.com
d.DaoudSafa58@yahoo.com
rakeeb80r@gmail.com

Received: 29 November 2025

Accepted: 02 January 2026

Published: 01 February 2026

DOI:

<https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss1.1476>



1812-0512 /© 2026 The Author(s). Published by Wasit Journal for Humanities Sciences, Wasit University. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>).

Cite:

Karim , R. A., Safa , D., & Al-Maadidi, R. R. . (2026). Journalistic investigation as a tool for community monitoring A theoretical analytical study in the Iraqi press)). Wasit Journal for Human Sciences, 22(1).
<https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss1.1476>

Keywords: journalistic investigation, community oversight, Iraqi journalism.

التحقيق الصحفي كأداة للرقابة المجتمعية (دراسة تحليلية نظرية في الصحافة العراقية)

رحاب عدنان كريم¹، داود صفا²، رقيب رافع المعاضيدي³
جامعة الأديان والمذاهب / ايران 1-2، المعهد الأكاديمي للدراسات العليا³

المستخلص

يناقش البحث فن التحقيق الصحفي باعتباره أهم وأصعب الفنون الصحفية، إذ تكمن أهميته في قدرته على العرض والشرح والتفسير من أوجه نظر مختلفة لمختلف القضايا المجتمعية معززاً بحقائق وشواهد وإحصاءات، فالتحقيق الصحفي يجمع بين عدد من الفنون التحريرية كالخبر والحديث والراي وهو يعمل على نشر المعلومات والوقائع وإستجلاء الغموض في مختلف المواضيع؛ الأمر الذي يجعل منه أداة مؤثرة في المجتمع ومن هذا المنطلق حاول الباحث لقاء الضوء على هذا الفن الصحفي في الصحافة العراقية من خلال تحليل نظري لواقع التحقيق الصحفي في العراق ودوره في القضايا المجتمعية بوصفه أداة رقابية فاعلة .

إذ يتناول البحث واقع التحقيق الصحفي في العراق: ماهيته وأدواته، التحديات التي تواجهه (الأمنية والقانونية والمؤسسية والمالية)، ودور التحقيقات في كشف الفساد والمساءلة العامة. كما يعتمد البحث منهجاً وصفيًا تحليليًا مبنيًا على مراجعة الأدبيات والتقارير الدولية والمحلية .

بالتالي فالهدف من البحث هو بيان ذلك الواقع، وتحليل الدور المؤثر للتحقيق الصحفي في تحقيق رقابة مجتمعية واعية. وخلص البحث إلى أن التحقيق الصحفي يُعد وسيلة فعالة لدعم المساءلة وتعزيز الرقابة المجتمعية. كما أن التحقيق الصحفي في العراق يواجه تحديات تحول دون تحقيق الفاعليته الكاملة. من جهة أخرى فإن الحاجة ماسة لدعم تشريعي ومؤسسي لضمان حرية واستقلالية التحقيقات الصحفية. فهي تمارس تأثيراً كبيراً على المؤسسات والطبقة السياسية، وبالتالي تؤدي دوراً فاعلاً في تعزيز العملية الديمقراطية. كما قدم البحث توصيات عملية لتعزيز بيئة التحقيق الصحفي في العراق.

الكلمات المفتاحية: التحقيق الصحفي ، الرقابة المجتمعية ، الصحافة العراقية.

المبحث الاول: منهجية البحث

المقدمة

يُعد التحقيق الصحفي من أهم الفنون الصحفية التي تسعى إلى الكشف عن القضايا والظواهر الاجتماعية المؤثرة في المجتمع، وذلك من خلال التعمق في دراسة الموضوعات وتحليل أبعادها المختلفة. وتبرز أهمية التحقيق الصحفي في كونه وسيلة للرقابة المجتمعية، إذ يُمارس وظيفة كشف الحقائق ومساءلة السلطة وتوجيه الرأي العام.

أولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في ضعف المقاربات النظرية التحليلية التي تتناول التحقيق الصحفي في العراق بوصفه أداة للرقابة المجتمعية ومن هنا يطرح البحث سؤالاً أساسياً: إلى أي مدى يُسهم التحقيق الصحفي في العراق بوصفه أداة رقابية على القضايا المجتمعية؟

ثانياً: أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من كونه يتناول أداة فاعلة في الإعلام العراقي قادرة على كشف الحقائق والمساهمة في تعزيز الشفافية والمساءلة. كما يساعد هذا البحث على إبراز القيمة الأكاديمية للتحقيق الصحفي كفن إعلامي مؤثر. ولما كان التحقيق الصحفي يتناول في موضوعاته الظواهر والجوانب السلبية وتقويمها في المجتمع فإنه يعمل على وقايتها من الانحراف. فضلاً على ذلك فالنَّحقيق الصحفي يعمل على نشر المعارف والمعلومات في مختلف المواضيع مما له أبلغ الأثر في تنقيف وتوجيه افراد المجتمع.

ثالثاً: أهداف البحث

توضيح ماهية التحقيق الصحفي وأهميته، ووظائفه الأساسية. وتحليل دور التحقيق الصحفي في الرقابة المجتمعية. وبيان واقع التحقيق الصحفي في الصحافة العراقية. واستنتاج الأبعاد النظرية للتحقيق الصحفي كأداة رقابية.

رابعاً: منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع التحقيق الصحفي ووظيفته الرقابية. وتم التركيز على الدراسات التي تناولت واقع الصحافة العراقية والتحديات التي تواجهها في ممارسة دورها الرقابي. وتحليل محاور البحث نظرياً، ونقد واقع الممارسة الصحفية في العراق.

خامساً: الإطار النظري للدراسة

ركز الإطار النظري على تحديد مفهوم التحقيق الصحفي باعتباره عملاً صحفياً معمقاً بهدف كشف الحقائق، ومفهوم الرقابة المجتمعية كأداة لمساءلة الحكومة والانظمة السياسية، مع الاستناد الى نظرية المسؤولية الاجتماعية كإطار تحليلي لبيان دور التحقيق الصحفي الرقابي. وقد تم تقسيم البحث الحالي الى خمسة مكونات وهي مقدمة البحث متضمنة المنهجية العلمية وبعض الدراسات السابقة وتحليلها. يلي ذلك ومراجعة الادبيات، وتحليل النظري ومناقشة النتائج، والاستنتاجات.

سادساً: آليات الدراسة

اعتمدت الدراسة الجوانب الآتية:

1. مراجعة نقدية للدراسات السابقة.
2. التحليل النظري للمفاهيم.
3. التحليل الوصفي والنقدي لواقع الصحافة العراقية.
4. ربط النظرية بالتطبيق.

سابعاً: معايير اختبار الدراسة

تم اختبار الدراسة وفق معايير سلامة الإطار النظري، والتناسق المنهجي، والعمق والموضوعية التحليلي العلمية، والترابط النظري المنطقي بين الإشكالية والاستنتاجات.

ثامناً: معايير المراجعة العلمية

تستند المراجعة العلمية إلى دقة وتحديد المصطلحية، والأصالة العلمية، والبناء المنطقي، وسلامة اللغوية، وانسجام الاستنتاجات والتوصيات.

سابعاً: الدراسات السابقة

تم التطرق الى بعض المرجعيات التاريخية المتعلقة بالتحقيق الصحفي من وجهات نظر مختلفة والتي ترتبط بمجملها بموضوع البحث الحالي، ومنها:

1. دراسة (الرحية، 2015) بعنوان: (التحقيق الصحفي وفق معايير الجودة). الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على معايير جودة التحقيق الصحفي ومُؤشرات التي تتعلق بمعايير جودة موضوع التحقيق الصحفي وكتابته، بالإضافة إلى معايير جودة التكنولوجيا المستخدمة في التحقيق الصحفي، وكذلك التركيز على معايير جودة المُحقق الصحفي. حيث جرى إعتقاد المنهج الوصفي التحليلي عن طريق معايير الجودة الشاملة وكيفية ترجمتها وتطبيقها في مجال الصحافة والتحقيق الصحفي، وجمع معلومات متنوعة عن التحقيق الصحفي بالإستناد إلى مراجع تاريخية متعددة، وذلك بدءاً من اختيار موضوع التحقيق الصحفي، ثم خطوات كتابته، وإنتهاء بإستخدام التقنيات الحديثة التي تتوافق والمعايير المهنية الجيدة. يلي ذلك القيام بالوصف والتحليل والخروج بمجموعة من الإستنتاجات والمُقررات . كما توصلت الدراس إلى أن إختيار فكرة التحقيق الصحفي بصورة جديدة ومُبتكرة، ومنسجمة مع قيم المجتمع ومعايير، إلى جانب توافقها مع السياسة التحريرية للصحيفة والقوانين الناظمة. وأن تكون قابلة للتنفيذ. بالإضافة الى التخطيط لتحديد وجمع مصادر موضوعات التحقيق، من أجل إستيفاء أبعاد وجوانب موضوع التحقيق الصحفي كُلها.

2. دراسة (الشطري، 2011) بعنوان (موضوعات التحقيق الصحفي في الصحافة العراقية- دراسة تحليلية في جريدة المدى). فالهدف من هذه الدراسة هو لقاء الضوء على هذا الفن الصحفي في الصحافة العراقية من خلال تحليل موضوعات التحقيق الصحفي في جريدة المدى والتعرف على اهم المواضيع والقضايا والمشاكل التي ركزت عليها الجريدة ضمن مدة البحث. وتكمن أهمية فن التحقيق الصحفي في قدرته على عرض وشرح وتفسير مختلف القضايا والمشاكل المجتمعية مدعومة بالحقائق والشواهد والإحصاءات. بالتالي يحظى التحقيق بمكانة مُميزة في الصحافة، اذ يعد من اهم واصعب الفنون الصحفية.

كما أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل متابعة ورصد ظاهرة معينة، وأُعتد أداة المضمون والتي تهدف إلى التوصل لتعميمات ونتائج تساعد على فهم الواقع عن طريق وصف موضوعي، كمي، منهجي لمضمون الإتصال. وتوصلت الدراس إلى ان التحقيق الصحفي يجمع بين عدد من الفنون التحريرية كالخبر والراي والحديث لذا فصعوبته تتطلب مقدرة وكفاءة عالية من المحرر او المحقق الذي يكتبه اذ لا بد ان يتسم بعدد من الصفات والمهارات التي تؤهله للعمل في قسم التحقيقات الصحفية في الجريدة التي يعمل بها.

3. دراسة ((Nugent, 2022) بعنوان (دور الصحافة الاستقصائية للكشف عن الفساد والإحتيال في اوربا) The Role of Investigative Journalism to Uncover Fraud and Corruption in Europe

الهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن السبل التي تساعد الصحافة الاستقصائية في الكشف عن حالات الاحتيال والفساد داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الاوربي، والتي تشكل مصدر قلق بسبب الحالات المحتملة من الاحتيال داخل أموال الاتحاد الأوروبي. كما ركز البحث عن دلالة القلق مع انخفاض مستويات الصحافة الحرة في وسط أوروبا. وقد جرى إعتقاد المنهج الإستقصائي التحليلي من خلال تحليل البيانات الواردة من التقارير الموثوقة.

كما تتبثق أهمية البحث مما سيوفره من إحاطة محكمة وخلفية معرفية للدور الذي يؤديه الصحفيين التحقيقيين. ثم الانتقال لمناقشة الدور الذي يلعبونه في الكشف عن الاحتيال والفساد في أوروبا، ومناقشة تراجع حرية الصحافة في وسط أوروبا. وتحليل السياسات

المختلفة التي من الممكن استخدامها لحماية الصحفيين المكلفين بالتحقيق. وخلص الباحث الى جملة من الإستنتاجات أهمها أنه ينبغي على الحكومات الوطنية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي بذل المزيد من الجهد لضمان حرية الصحافة الفعالة والبيانات المفتوحة والشفافة، والوصول إلى المعلومات وحماية المبلغين عن المخالفات والتي تُعد من الجوانب الضرورية لتمكين توارد التقارير الحرة والموثوقة. كما يتوجب على البرلمان الأوروبي أن يواصل ممارسة نفوذه والضغط لضمان أستقلالية التحقيقات في الجرائم الخطيرة ضد الإعلاميين وأن أولئك الذين ارتكبوا تلك الجرائم لن يفلتوا من العقاب، وذلك من أجل الحصول على مجتمع ديمقراطي يعمل بشكل سليم.

4. دراسة (حسين، 2025) بعنوان (الاعلام واخلاقيات التغطية الصحفية لقضاء المخدرات في العراق) إذ تشير الى أن الصحافة التحقيقية ذات تأثير مباشر على الرأي العام بالتالي تسعى الى تحقيق التكوين السليم في رأي الجمهور من خلال استخدام فنون الصحافة المختلفة معززة ذلك بتقنيات وسائل الاعلام والاتصال المختلفة. ويهدف البحث بالدرجة الاساسية إلى تحديد خصائص التغطية الصحفية لقضايا المخدرات في العراق، حيث اعتمدت الدراسة في المنهج الوصفي باستخدام أسلوب تحليل المضمون. كما ركزت على نشر المادة الصحفية دون ان تنشر بالمقابل الصور المرتبطة بها بدرجة متوسطة. من جهة أخرى ركزت على جنسية مصدر المادة الصحفية. وتوصلت الدراسة الى أن الصحافي العراقية اهتمت بدرجة متوسطة بنشر أخبار قضايا المخدرات، وسلطت جل اهتمامها على النطاق المحلي، واعتمدت على استخدمت الأسلوب الإنشائي في تغطيتها الصحفية.

اما مدى الاستفادة من الدراسات السابقة فعلى الرغم من حداثة البحث الحالي حسب وجه نظر الباحث الا أنه إمتداد للدراسات السابقة في بعض الجوانب ويتضح من دراسة (الرحبة ، 2015) أنه تم الاسترشاد منها ببعض المراجع والبحوث والدراسات لغرض الاطلاع كبيانات تاريخية خصوصاً في جانب التحقيق الصحفي وأدواته، وتم الاسترشاد بدراسة (الشطري، 2011) ببعض المراجع والتي نفعنا البحث الحالي، كذلك المساعدة على توضيح بعض ابعاد الصحافة التحقيقية وتأثيرها ، بالإضافة الى الاستفادة من تطبيقات الواقع الميداني في الصحافة العراقية ممثلاً بجريدة المدى. وتم توظيف دراسة (Nugent, 2022) ودراسة (حسين، 2025)، للإفادة منهما في مراجعة الأدبيات، كذلك المساعدة على توضيح بعض مؤشرات الرقابة المجتمعية والاسترشاد ببعض المراجع والبحوث والدراسات التي نفعنا البحث الحالي.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة، كون البحث على حد علم الباحث يعد اول دراسة عملت على تحليل واقع التحقيق الصحفي في العراق بإعتباره أداة للرقابة المجتمعية، ومن ثم الخروج بإستنتاجات وتوصيات قد تُهيء الارضية الملائمة للباحثين والمُهتمين للتعمق أكثر في أثبات فاعلية تلك الأداة والعمل على حمايتها وتطويرها.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري

أولاً: التحقيق الصحفي

أ. المفهوم:

كلمة تحقيق ترجمة حرفية للكلمة الانكليزية (Investigative)، وتعني في اللغة العربية حقق المرأ أي أثبته وصدقه، وتَحَقَّقَ من المرأ بمعنى تأكد لديه، والحقيقة هي الشيء الثابت يقيناً، بالتالي فإن تلك المعاني تُعد شروط بديهية في التحقيق الصحفي الذي يسعى جاهداً الى كشف الحقيقة تجاه

القضايا التي تُهم الرأي العام (الهيبي، 2020). لذا يعرف التحقيق الصحفي على أنه عمل صحفي يقوم على التعمق في معالجة قضية أو ظاهرة تُهم الرأي العام، من خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها للوصول إلى حقائق جديدة أو زوايا غير مطروقة. وتكمن وظيفته الأساسية في كشف الحقائق، التفسير، والإقناع (عبد الحميد، 2015).

كما ينظر إليه على أنه نشاط بحثي طويل الأمد يهدف إلى الكشف عن ممارسات فساد أو انتهاكات أو ملفات عامة مُعدّة من خلال توظيف مصادر مُتعددة وبيانات وتحليل وثائقي وميداني. حيث يعتمد نجاحه على حماية المصادر، إستقلالية التحرير، القدرة على الوصول إلى الوثائق الرسمية والبيانات، وأمن الصحفيين أثناء العمل (I J U, 2025). في حين عرفه الدكتور عبد اللطيف حمزة بأنه " عملية تسليط الضوء على فكرة، أو مشكلة، أو ظاهرة آنية إيجابية أو سلبية وتناولها بالشرح بالاستعانة بالأشخاص الذي يقفون في دائرتها"، وأضاف إن مثل هذا التعريف ينطبق على الريبورتاج الشائع في عملنا الصحفي وقد ينطوي على مفهوم التحقيق الإستقصائي (عبد اللطيف، 2002).

كما يستحضر مصطلح الصحافة التحقيقية كصورة للإبلاغ عن الجريمة. اما بالنسبة للبعض، فإن أي خبر يعتبر استقصائي لأنه يتطلب بحثاً قبل أن يتمكن المراسل من كتابة الأخبار. كما يمكن تعريف التحقيق الصحفي على أنه "منهجية متعمقة، تعتمد البحوث واستخدام السجلات العامة والتقارير والتي غالباً ما تؤدي إلى الكشف عن الأسرار الثقيلة، مع وجوب التركيز على العدالة الاجتماعية والمساءلة". هذا التعريف يوضح تصنيف المعايير الخاصة بتقارير التحقيق الإستقصائي التي تميز الصحافة من الآخرين. فباحثين وصحفيين بارزين من بينهم "بنجامينسون" (1976)، و"أندرسون وجرين" (1981)، و"أولمان" (1983)، و"جينز" (1998)، و"فيلدشتاين" (2006) و"هيوستن" (2010) إذ اشتركوا جميعاً في هذا التعريف. كما شددوا على أهمية المبادرة في إيجاد أبتكار وسائل جديدة عند القيام بالتحقيق، مع ضرورة عدم الإبلاغ عن التحقيقات التي تقوم بها السلطات. ومع ذلك، هناك صحفيين مثل "يسبوردي" (2000) والذي أكد أن النموذج الأمريكي من التحقيقات الصحفية مؤثر للغاية لكنه ليس النموذج الوحيد. وأكد أن معنى الصحافة الاستقصائية يختلف وفقاً لتباين الضغوط والتقاليد وشروط الممارسة الصحفية في البلاد. فعلى سبيل المثال فالثقافة والقيم الأمريكية في الولايات المتحدة لا تتناسب مع الأوضاع السياسية والاجتماعية وبيئة وسائل الإعلام في أمريكا الجنوبية. فأعتماد الصحفي على المعلومات المقدمة من قبل شخص آخر يُعد شرط أساسي في أمريكا الجنوبية لنجاح التحقيق الصحفي. فغياب حرية المعلومات بشكل العام يمنع الصحفيين من الحصول على المعلومات دون مساعدة من المصادر. لأنها لا تملك ترف فحص السجلات الحكومية لمساعدة التحقيق، لذا فإن تسرب المعلومات له أهمية بالغة في أمريكا الجنوبية للصحفيين (Adibah at.el, 2014).

فالتحقيق الصحفي يُعد شكل مُتخصص في الإبلاغ عن هدفه الرئيسي المتمثل بالكشف عن حقائق مهمة يتم إخفاؤها (إما عن عمد أو لأنها محجوبة)، وبالتالي تُخدم وظيفة المصالح العامة. ففي العصر الرقمي العالمي، توسعت الحرفة في التقنيات (البيانات، التعاون عبر الحدود) ولكنها تحتفظ بنفس الغرض المدني وهو القدرة على كشف ما يتم أخفائه. (De Burgh & Lashmar, 2021).

كما يظهر تعريف تشغيلي يستخدم على نطاق واسع ومفاده تنطوي الصحافة التحقيقية على بيان وعرض المسائل والقضايا العامة التي يتم إخفاؤها، إما عن عمد من قبل شخص ما في السلطة، أو بطريق الخطأ، فتشكل حالة فوضوية من الحقائق والظروف الغامضة التي تحجب الفهم، ما يتطلب استخدام كل من المصادر السرية والمفتوحة للكشف عنها (Hunter, 2011).

إذ جاء رأي (Gijn) متوافقاً مع ما أشار إليه "هنتر" حيث بينت أن تعريف هنتر يؤكد على الطبيعة المنهجية التي تعتمد على الفرضية للعمل، وعلى عكس التقارير اليومية، فإن الصحافة التحقيقية الإستقصائية هي إستباقية، وغالباً ما يبدأها الصحفي بدلاً من المصادر الرسمية. حيث يعتمد على وثائق مكثفة، والتحقق المتقاطع، والتحقيق الذي يحركه الفرضية. (Gijn, 2025) ويرى الدكتور حافظ ياسين الهيبي أن التعريفات على مختلف

صياغاتها وتنوعها، يمكن الموازنة بينها على اعتبار أنه في عالم الصحافة هناك نوعان من التحقيق الأول ما يسمى بالريبورتاج، أو التقرير وهو من الأنواع الشائعة لدى التحقيق الصحفي في صحافتنا العربية، أما النوع الثاني فيُعرف بالتحقيق الاستقصائي (Reportage invistigive) وهو جهد إعلامي مقصود إما بالكلمة، أو بالصورة، أو بكليهما، حيث يتوخى الكشف عن نشاط أو واقعة غير قانوني وهناك مصلحة لشخص أو جهة ما في محاولة إخفائها أو طمسها (الهيبي، 2020)

ويرى الباحث إن هذا التمييز الاستباقي الذي أشار إليه كل من (هنتر) و(Gijn) و(الهيبي) يجعل من الصحافة التحقيقية الحامي لحق المجتمع في المعرفة، لتكون بذلك أداة أساسية للإشراف الديمقراطي.

ب. الأهداف

تتباين الأهداف من تحقيق إلى تحقيق آخر وذلك بحسب وحجم وموضوعه ذلك التحقيق، إلا أنه يتلاقى الباحثون والصحفيون والممارسون في الإطار العام بعدة أهداف رئيسية مرتبطة بالتحقيق الصحفي، وهي على النحو الآتي:

1. المساءلة: الكشف عن المخالفات من خلال الوصول إلى أسباب مشكلة ما وتحديدها ومناقشتها (الهيبي، 2020)، وبالتالي الإجماع على المساءلة العامة والمؤسسية. حيث يعمل التحقيق الصحفي كمرآة مستقلة على السلطة أو الطبقة السياسية والظواهر ذات التأثير المجتمعي، لذا يُعد حالة ضرورية للحياة الديمقراطية وللمجتمع (Kovach & Rosenstiel, 2001).
2. خدمة المصلحة العامة: الإسهام في حل مشكلات إقتصادية وإجتماعية وحسم القضايا المعلقة وخلق اتجاهات جديدة (الهيبي، 2020)، إلى جانب الكشف عن حالات الغموض وتزويد المواطنين بالمعلومات التي يحتاجون إليها لإتخاذ القرارات (De Burgh & Lashmar, 2021).
3. الكشف عن حالات الفشل في الأجهزة الحكومية: توثيق العيوب الهيكلية أو السياسية التي تنتج ضرراً في المجتمع إلى جانب توثيق سوء السلوك الفردي (De Burgh & Lashkar, 2021).
4. تعزيز الشفافية والإصلاح: إذ يعمل التحقيق الصحفي على مُساندة وتوجيه المُتابعة القانونية أو السياسية أو الإدارية (التحقيقات، والمُحاكمات، والإصلاحات) من خلال تقديم البراهين والأدلة العامة (Lanosga, 2022).
5. تحسين الجمهور ولها علاقة وثيقة ببناء جدول الأعمال: نظراً لأن الحرفة ولدت في الولايات المتحدة، فقد كانت ظاهرة أمريكية إلى حد كبير، وتمت ممارستها وبحثها في الغالب في ذلك البلد. إلا أن في البلدان ذات الديمقراطيات النامية مثل ماليزيا وسنغافورة وتايلاند؛ ينظر إليها على أنها ولدت في المعارضة وتغذيها القوانين التي تحمي منتقدي الحكومة وتضمن الوصول إلى الإجراءات والوثائق العامة. لذا فإن الصحفيين والباحثين والممارسين في جميع أنحاء العالم لديهم تصورات مختلفة حول الصحافة الاستقصائية، متأثرة بمحفظات مختلفة مثل قيمهم وعواملهم وخبراتهم في ممارسة الصحافة الاستقصائية في بيئتهم الإعلامية. حيث لا يمكن فصل خصوصية هذه المحفظات عن الممارسات الصحفية لأنها تؤثر على كل خطوة أبتداء من جمع المعلومات وصولاً إلى الكتابة. لذلك، يحاكي الصحفيون الفهم الأمريكي ولكنهم يغيرون الممارسة لتناسب بيئتهم الإعلامية (Adibah at. el, 2014).
5. ابتكار الأساليب ورفع المعايير: تقديم تقنيات تحقيقية جديدة ك (تحليل البيانات، استخدام حرية المعلومات، التهديد الجماعي) والتي من شأنها رفع معايير التقارير العامة (De Burgh & Lashmar, 2021).

ت. الوظائف الأساسية

ينظر إلى وظائف الصحافة التحقيقية وفقاً لرأي الدكتور فاروق أبو زيد إنها تلبى الجوانب الأساسية الآتية:

1. وظيفة الاعلام وذلك من خلال تجسيد وظيفة الإعلام عبر نشر المعلومات الجديدة والحقائق .
2. التوجيه والإرشاد عن طريق تصدي التحقيق لمشكلات المجتمع وقضاياها وإيجاد الحلول لها.
3. التفسير للأبناء التي يتم نشرها اذ يقوم التحقيق بالكشف عن أبعادها الأخبار أو الأحداث الاجتماعية، والاقتصادية، ودلالاتها السياسية والعمل على شرحها وتوضيحها.
4. الإعلان أو التحقيقات الإعلانية، وذلك بإجراء تحقيق عن سلعة، أو خدمة، أو مشروع ما، وهي أحد أهم انواع الأعلان التحريري.
4. التسلية والإمتاع بالتركيز على بعض الجوانب الطريفة والمسلية للترفيه (أبو زيد، 1985)، (الهيبي، 2020).

ث. المنهجية:

قد تتمثل بالإستفسار القائم على القصة بشكل موجز بأعتماد منهج فرضية القصة والتي تُشكل فرضية عمل، ومن ثم العمل على رسم خريطة افتراضية للأدلة المطلوبة، يلي ذلك جمع المصادر سواء كانت معلنة أو سرية، ثم الاختبار والتحقق، وأخيراً الكتابة والنشر مع ضرورة مراقبة الجودة (Hunter, 2011). وقد يرافق ذلك الإستقصاء التحقيقي الصحفي من خلال تصميم دليل بشكل صريح لمساعدة الصحفيين على تقييم المخاطر القانونية والجدوى والتأثير المُحتمل قبل التزم النشر (Hunter, 2011)؛ (Gijn, 2025) .

لذا يمكن تلخيص المراحل العملية للتحقيق على النحو الآتي: تكوين القصة/الفرضية؛ رسم خرائط المصدر، مستندات وجمع البيانات، التحقق مُتعدد المصادر، المراجعة القانونية والأخلاقية، النشر والتأثير والمتابعة (Hunter, 2011) . فالصحفي يبحث عن معلومات قد تتحول إلى تحقيق، في حين أن المصدر يستهدف صحافي يهتم بالمعلومات التي يقدمها. وهنا ينبغي التأكيد على إنه في حال لم يكن الصحفي مُستمع جيد، فلن يتجم عن ذلك تحقيق، وإذا حدث وأنجز تحقيقاً فإنه لن يكون تحقيقاً جيداً (مارك ولوك، 2010).

ح. المصادر والتقنيات النموذجية:

يجمع العمل الصحفي التحقيقي بشكل كبير على مصادر وتقنيات تشمل (السجلات العامة، والوثائق السرية، والمقابلات مع المطلعين والخبراء، وتحليل البيانات، والتقارير بمساعدة الكمبيوتر-CAR، والتقارير الميدانية (De Burgh & Lashmar, 2021)، ويُعدّ رصد منصات التواصل الاجتماعي أمراً بالغ الأهمية في عصرنا الحالي، حيث غالباً ما تُنشر القصص على هذه المنصات قبل أي مكان آخر. تُساعد أدوات الاستماع الاجتماعي، مثل "تويت ديك" و"كراود تانغل"، على رصد وتتبع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي، أو المستخدمين، أو كلمات مفتاحية مُحددة، مما يضمن بقاء الصحفيين دائماً في طليعة القصص الناشئة. يتزايد استخدام الصحفيين لمنصات مثل (تويت، فيسبوك، لينكد)، وذلك

للعثور على عناوين رئيسية للقصص والأحداث، أو مصادرها، أو لجمع آراء الجمهور حول القضايا الراجحة. (Mike, 2025)

أضاف إلى العصر الرقمي والتعاون الذي يحققه في جمع البيانات عبر الحدود (على سبيل المثال، (ICIJ)، وطلبات FOI، والاتصال المفتوح المصدر (De Burgh & Lashmar, 2021). كذلك تؤدي أدوات الخصوصية والتشفير دوراً هاماً في المشهد الصحفي المعاصر. إذ يضمن الاتصال الآمن حماية المعلومات الحساسة وسلامة المصادر. كما توفر أدوات مثل Signal و Wire تشفيراً شاملاً لضمان اتصال آمن، بينما يُساعد Tor الصحفيين على تصفح الإنترنت دون الكشف عن هويتهم. ومن الأدوات الحيوية الأخرى أدوات استخراج البيانات، مثل import.io، التي تُساعد في جمع قواعد البيانات وتحليلها ومعالجة البيانات الخام (Mike, 2025).

أما بالنسبة للقصص الصحفية كثيفة البيانات، يُمكن استخدام أدوات صحافة البيانات لتحويل البيانات الخام غير المعالجة إلى سرديات ذات معنى. أداة "Datawrapper" هي إحدى هذه الأدوات التي تُساعد على إنشاء مخططات وخرائط وجدول تفاعلية دون الحاجة إلى أي مهارات برمجة (Mike, 2025).

خ. الاعتبارات الأخلاقية والقانونية:

تتطلب مشاريع التحقيق مُراجعة قانونية دقيقة لموضوع التّشهير والخصوصية، حماية مصدر قوي وفاعل، والتحقق الصارم حيث ينبغي على الصحفيين التحقق من المعلومات من مصادر مُتعددة لضمان مصداقيتها قبل النشر بسبب المخاطر القانونية والسمة. يؤكد (ودي بورغ) على مراقبة الجودة المدمجة والنصوص القانونية قبل النشر كي لا يتعرض الصحفي لما يشبه بالتهديدات القانونية (Hunter, 2011)؛ (De Burgh) & Lashmar, 2021.

ج. التحديات والضغوط المعاصرة:

تشمل التحديات الرئيسية: تقليل موارد غرفة الأخبار والتمويل للمشاريع الطويلة؛ المخاطر القانونية/التخويف في السياقات العدائية؛ منصة وضغوط الخوارزمية؛ والحاجة إلى مهارات فنية جديدة للتعامل مع تسرب البيانات الضخمة والحاجة إلى كل من التعاون عبر الحدود والتحقيق غير الربحي (De Burgh & Lashmar, 2021) (CEN).

كما تشمل التحديات تكاثر المعلومات الخاطئة، وتراجع الثقة في وسائل الإعلام التقليدية، والضغوط الاقتصادية التي تهدد استدامة غرفة الأخبار. بالتالي فإن هذه العوامل تتطلب اعتبارات أخلاقية في الحفاظ على النزاهة الصحفية، وتعزيز الثقة العامة، والانتقال إلى التحولات الرقمية. وعلى العكس من ذلك، تظهر الفرص من خلال الابتكارات الرقمية، ورواية القصص dataDriven، والاتصال العالمي، وتمكين الصحفيين من الانخراط في التنوع الجماهيري، تضخيم الأصوات المهمشة، واعتماد الـ (Foster) إي الخطاب العام المطع. (Shambhoo, 2023).

ثانياً: الرقابة المجتمعية:

تُعد الرقابة المجتمعية إحدى الوظائف المركزية للتحقيق الصحفي، حيث يُساهم في كشف حالات الفساد وتسليط الضوء على التجاوزات والانتهاكات، فضلاً عن كونه أداة فاعلة في مساءلة السلطات وصانعي القرار (McNair, 2017). ويعتمد نجاح التحقيق الصحفي في أداء دوره الرقابي على استقلالية المؤسسة الإعلامية وحرية الصحفي (الحسني، 2003).

إذ يمثل التحقيق الصحفي نوعاً متميزاً من الإبلاغ عن هدفه الأساسي وهو الكشف عن الأمور المخفية من الجمهور، إما عن عمد أو بسبب التعقيد المعلوماتية. من خلال تعريض الحقائق الخفية، فإن التقارير الاستقصائية تزيد من المجتمعات المعرفة التي تتيح الإشراف الجماعي على السلطة. وبهذا المعنى، لا تعمل الصحافة الاستقصائية فقط كشكل من أشكال الأخبار، ولكن كأداة للتحكم في المجتمع (Hunter) 2011.

أن الإبلاغ السردية والنشر والناجم عن التحقيق الصحفي يؤدي دوراً ذو منفعة جماهيرية ويعرض الحقائق الخفية، ويعمل كجهاز مراقبة، ويمكن المواطنين من الإشراف على المؤسسات باستخدام مصادر مهنية وأكاديمية موثوقة، حيث يعزز التحقيق الصحفي الإصلاح والشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة وفي المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لصالح المجتمع (Kovach & Rosenstiel, 2001).

لكن وعلى رغم من التحديات البنيوية الكثيرة، إلا أن دوره محوري في بناء دولة شفافة ومسؤولة ويبقى أداة مراقبة فاعلة بيد المجتمع. بالتالي فإن تحقيق تقدم حقيقي يستلزم تنسيقاً بين وسائل الإعلام، منظمات المجتمع المدني، الجهات الدولية الداعمة، وصانعي السياسات لخلق

بيئة تمكينية آمنة ومستقرة للتحقيقات الاستقصائية. (ICCT, 2022) إن الانفراج الممكن يتطلب تدخلات متعددة المستويات وأهمها تشريعية لحماية الصحفيين والمصادر، مؤسسية لبناء قدرات فرق استقصاء مستقلة داخل وسائل الإعلام، وتعاونية لتعزيز مناخ حماية الصحفيين ومناهج التحقيق (I J U C, 2025).

ثالثاً: نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة

تُعد أحد أبرز النظريات المعيارية في بحوث الإعلام، وقد نشأت في النصف الثاني من القرن العشرين حيث ظهرت نتيجة الانتقادات الموجهة إلى نظرية الحرية الليبرالية المطلقة للصحافة، خصوصاً في ظل وتنامي قدرات وسائل الإعلام وتساعد تأثيرها على الرأي العام. وتتمحور تلك النظرية حول مبدئ أساسي يعتبر أن حرية الصحافة ليست بمعزل عن المسؤولية تجاه المجتمع، كما يتوجب وسائل الإعلام الالتزام الأخلاقي والمهني في خدمة الصالح العام (Rosenstiel, 2014).

أ. نشأة النظرية

كان لتقرير لجنة هتشنز (Hutchins Commission) المقدم عام 1947، في الولايات المتحدة، الانطلاقة الفاعلة في ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية حيث دعا من خلاله إلى التأكيد على ضرورة التزام الصحفي بمعايير مهنية وأخلاقية ما يجنبه إساءة استخدام حرية التعبير وإعادة تنظيم العلاقة بين الإعلام والمجتمع. إلا أن الصياغة الأساسية بشكلاها الموضوعي كنظرية مؤثرة قد جرى على يد كل من "سيبرت" و"شرام" و"بيترسون"، حيث قدموا نظرية المسؤولية الاجتماعية باعتبارها بديل تسوية توافقية بين والضبط السلطوي السلوكي للإعلام والحرية المطلقة، وتم نشرها ضمن مؤلفهم الذي يعرف بأسم (Four Theories of the Press)، (Siebert et al., 1956).

ب. الأسس والمبادئ الرئيسية

حيث استندت إلى مجموعة من الأسس والمبادئ الرئيسية للنظرية منها التزام وسائل الإعلام بالدقة والموضوعية، وأن حرية الصحافة تقترب بالمسؤولية الاجتماعية. كما ينبغي احترام حقوق الأفراد والقيم الأخلاقية، وفسح المجال أمام مختلف الآراء والتيارات للتعبير، وأن يأخذ الإعلام دوره الرقابي تجاه السلطة السياسية والاقتصادية. من جانب آخر تؤكد النظرية أن أي إخفاق للصحافة في أداء مسؤولياتها قد يبرر تدخل الدولة أو المجتمع ما قد يتسبب بتقييد حرية التعبير (Siebert et al., 1956).

ت. نظرية المسؤولية الاجتماعية والتحقيق الصحفي

يمثل التحقيق الصحفي التطبيق العملي الأبرز لنظرية المسؤولية الاجتماعية، إذ يجسد التزام الصحافة بكشف الحقيقة ومساءلة مراكز النفوذ وحماية المصلحة العامة. ويشير كوفاتش وروزنستيل إلى أن الصحافة الاستقصائية تُعدّ جوهر العمل الصحفي المسؤول، لأنها تقوم على البحث والتحقق، وتسعى إلى خدمة المجتمع لا مجرد تحقيق سبق أو الإثارة (Kovach & Rosenstiel, 2014). ورغم الانتقادات الموجهة للنظرية سواء في وإمكانية توظيفه "المسؤولية الاجتماعية" لتقييد حرية الصحافة أو غياب الآليات التي توضح من يقرر معايير المسؤولية. إلا أنها تُعتبر من أكثر

النظريات ذات التأطير المعياري المستخدمة في تحليل دور وسائل الإعلام في المجتمعات الساعية إلى لتحقيق الديمقراطية أو المجتمعات الديمقراطية (McQuail, 2010).

رابعاً: التحقيق الصحفي كأداة منفعة للمجتمع

يؤدي التحقيق الصحفي من دوراً مهماً عبر سعيه الحثيث لتحقيق وتعزيز جوانب مفصلية لصالح المجتمع مما يجعله أدوات مراقبة مجتمعية مؤثرة، وذلك من خلال الأهداف الآتية:

أ. تعزيز التنمية الاقتصادية وخدمة المصلحة العامة:

تفعيل الرقابة على الأموال العامة وملاحقة القائمين على السلطة وتحقيق الإستثمار الأمثل لموارد البلاد (Al-Shami, 2020). حيث تبرز الصحافة التحقيقية القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على المجتمعات كالفساد، وسوء استخدام الموارد، والأضرار البيئية، وانتهاكات حقوق الإنسان. وذلك ما يميز التزامها بالمصلحة العامة عن الصحافة المثيرة أو التي تعتمد على الترفيه (De Burgh & Lashmar, 2021). وعادة ما يتخذ التحقيق مواضيع ذات أهمية كبيرة وعلى مستوى عالي، والهدف الأساسي هو الكشف عن المعلومات التي تهم المصلحة العامة. (Al-Shami, 2020)

ب. تعزيز الشفافية والإصلاح وضمان المساءلة:

المطالبة بالتغييرات السياسية والصالح السياسي - تشجيع الشفافية والمساءلة القانونية في الوظيفة العمومية . كذلك زيادة مصداقية وسائل الإعلام لدى المجتمع لعرضها الظلم الواقع على المجتمع . الى جانب تعزيز دور وسائل الإعلام كوكيل عن ال مجتمع (Al-Shami, 2020). فمن خلال نشر الأدلة التي تم التحقق منها، يمكن أن تؤدي تقارير التحقيق إلى الإصلاحات والتحقيقات القانونية والتغييرات في السياسة، غير أن الإبلاغ عن التحقيق غالباً ما يحفز الإصلاح النظامي، ويمتد إلى أبعد من تعريض الأفراد إلى معالجة الفشل المؤسسي (Lanosga, 2022). فالهدف الأول من ذلك هو محاسبة المؤسسات والحكومات والشركات. يعمل الإبلاغ عن التحقيق باعتباره 'المراقبة المستقلة للسلطة' التي تتطلبها الديمقراطية ومن خلال التدقيق في عمليات صنع القرار والكشف عن سوء السلوك، فإنه يفرض الشيكات والتوازنات المجتمعية (Kovach & Rosenstiel, 2001).

ت. تمكين المواطنين:

يمكن الوصول إلى نتائج التحقيق التي تم التحقق منها بدقة المواطنين من اتخاذ قرارات مستنيرة والمشاركة بنشاط في الحكم الديمقراطي. وبهذه الطريقة، تعزز الصحافة الاستقصائية السيطرة على المجتمع على المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (Gijn, 2025).

ث. التحقيق الصحفي يُعد آلية فاعلة للرقابة المجتمعية:

غالباً ما يوصف دور الوكالة الدولية للطاقة بأنه 'العقار الرابع' للديمقراطية. تعتمد المجتمعات على الصحافة التحقيقية لمراقبة وتقييد انتهاكات السلطة. كما يجادل (دي بورغ) على أنها 'لا تتعلق فقط بالحيات ولكن حول إجبار المسؤولية' (De Burgh & Lashmar, 2021).

توضح الأمثلة البارزة مثل فضيحة ووترغيت في الولايات المتحدة وأوراق بنما الأهمية العالمية للتحقيق الصحفي في تمكين المجتمعات ومحاسبة النخب. توضح هذه التحقيقات أن التدقيق الصحفي يمكن أن يؤدي مباشرة إلى الاستقالة السياسية والمحاکمات الجنائية واللوائح الجديدة، Lanosga (2022).

الا أن التحقيق الصحفي يواجه تحديات أخلاقية وقانونية تتمثل بالمخاطر القانونية كدعاوى التشهير والرقابة وقيود الموارد المتمثلة بالتكاليف المرتفعة والبحوث المكثفة وهدر الوقت إلى جانب مخاوف السلامة من جراء تهديدات الصحفيين والمبلغين عن المخالفات. بالتالي تكمن المعضلات الأخلاقية بوجود حماية المصادر مع ضمان الشفافية (تغريد، 2023). لذا يتوجب تنقيح الجودة والمراجعة القانونية قبل النشر، وذلك أمراً ضرورياً لحماية مصداقية وتأثير العمل التحقيقي (Hunter, 2011).

المبحث الثالث: التحليل النظري في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة

يُعد هذا المبحث جوهر الدراسة، إذ يقدم تحليلاً نظرياً معمقاً لمحاور العنوان، وفق منظور نظرية المسؤولية الاجتماعية، ويتضمن:

أولاً: التحقيق الصحفي كأداة رقابة مجتمعية في العراق

تغطي التحقيقات الصحفية البيئة المحلية، والفئات المهمشة، وجيوب الفقر، والأقليات، والحماية القانونية، ومناقشة القوانين، والسلامة الشخصية في مناطق النزاعات الساخنة، وحقوق الصحفيين وواجباتهم، وأخلاقيات المهنة، وكيفية معالجة قضايا الفساد، واختبار المصادر والمصداقية، وآليات التحقق من المعلومات، واستخدام التوثيق والصورة في المادة الصحفية التلفزيونية والصحافة المكتوبة والالكترونية (زهرة والبطوش، 2023). كما تؤدي التحقيقات الصحفية في رصد حالات الفساد ومساعدة الأجهزة الرقابية في ملاحقة الفاسدين الدعوة لخلق مجتمع ضاغط ضد الفساد وتمعيق الشعور لدى الجمهور بأهمية النزاهة وحرمة وقدسية المال العام. إذ يتناول التحقيق الصحفي أيضاً قضايا الفساد السياسي ويلعب دوراً مهماً في رفع الوعي المجتمعي (حسين، 2017). وعلى الرغم من مرور أكثر من عقدين على غزو العراق، وبالرغم من ذلك التغيير وهذا التحسن الملحوظ في التعبير والتحقيق، إلا أن جزء كبير من التحقيقات الصحفية المرتبطة بأغلب وسائل الإعلام قد أخفقت إلى حد ما في رسم استراتيجية إعلامية جريئة تتناول الأوضاع المتردية في البلاد، وتُرصّد التحديات التي يعاني منها المجتمع بموضوعية. فتحوّلت بسبب سيطرة جهات سياسة على العديد منها، إلى مشاريع تخدم قادة الأحزاب. لكن تبقى هناك وسائل إعلام عراقية مستقلة من صحف وفصائيات وصحفيين يمارسون التحقيق الصحفي، ويحرصون على تناول الأوضاع العامة للبلاد ونقل الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بكل أمانة ومسؤولية، وإيضاح الغموض وكشف ما يجري التعتيم عليه، متحولين بذلك كأداة رقابة ضاغطة بيد المجتمع ضد الفساد والمفسدين (الياسري، 2015).

إن التحقيق الصحفي العراقي بوصفه جزء من الاعلام العراقي الحديث؛ قد تحرر كثيراً من قبضة رقابة السلطة، ولم تعد القوانين والتشريعات التي تُحاول السيطرة على الإعلام والصحفيين كافية للتخفيف من حدة التأثير والتأثر، بالرغم من كونها ساهمت في لجوء الجمهور لفرض ما أشبه برقابة ذاتية صارمة على ما تبثه خوفاً من المسألة والعقوبات المترتبة على ذلك. وفي سياق ذو صلة يلاحظ أن المشهد يبدو اليوم أقل حدة من السابق فيما يتعلق بكم ونوع الخطاب الإعلامي، لكن الخطاب الانقاسمي والتفتيتي لا يزال يخدم السياسي، والحزبي، والطائفي، والقبلي، فيما لا يزال الصحفيون والصحفيات يدفعون أثماناً باهظة من حياتهم جراء تحقيقاتهم الصحفية وجُرئتهم في نقل الحقائق وكشف ما يتم إخفاءه. بالمقابل فإن كثيراً من وسائل الإعلام التي تصدر حتى الآن؛ إما تعمل بإتباع الأحزاب التي تنشأها، أو رجالات المال والسياسيين، أو الطوائف، والإثنيات، وبالتالي فإن جزءاً من التعددية الإعلامية في العراق ظلت رهناً للمال، والحزب، والطائفة (زهرة والبطوش، 2023).

ثانياً: واقع التحقيق الصحفي في العراق

بعد عام 2003 شهدت الساحة الإعلامية العراقية تحولات كبيرة: فتح القنوات والمحطات، وتعدّد المنصات، لكن في المقابل واجه الصحفيون تحديات جسيمة في ممارسة التحقيق الصحفي الاستقصائي بسبب المخاطر الأمنية، الضغوط السياسية، غياب حماية قانونية كافية، وضعف الموارد وانقار المؤسسات الإعلامية إلى بنى دعم استقصائي منظمة. هذه الظروف أثرت على قدرة التحقيق الصحفي في أداء دوره في مكافحة الفساد ومساءلة المسؤولين. (ICCT, 2022) فالصحافة العراقية رغم ما شهدته من انفتاح في حرية التعبير بعد عام 2003، لكن لا تزال تواجه تحديات كبيرة وعلى وجه الخصوص التحقيقات الصحفية، وتتمثل تلك التحديات والمعوقات بالنقص الكبير في التمويل، ضعف التدريب، الخوف من الضغوط السياسية والأمنية، إضافة إلى غياب الدعم المؤسسي؛ ورغم ذلك، برزت بعض التحقيقات المؤثرة التي ساهمت في كشف قضايا فساد وتجاوزات مجتمعية (الغزوي، 2020).

ثالثاً: حدود فاعلية التحقيق الصحفي في البيئات غير المستقرة

أن طبيعة البيئة السياسية والأمنية غير المستقرة التي تشكلت منذ عام 2003، قد أثرت على فاعلية التحقيق الصحفي في العراق تأثيراً مباشراً إذ أدى تداخل العوامل عديدة منها سياسية وأمنية وطائفية، إلى إضعاف الدور الصحفي كرقيب، ولا سيما الصحافة الاستقصائية. ، فيفترض من منظور نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة أن يعمل التحقيق الصحفي باعتباره أداة مساءلة تتمتع باستقلالية، إلا أن اعتبارات الأمن والولاء السياسي تجعل دور الصحافة محدوداً في مجال الشفافية وحرية تداول المعلومات (Siebert et al., 1956, pp. 80–83). كما يُعد التحقيق الصحفي في العراق ضروري لمكافحة الفساد وحماية المصلحة العامة، لكنه في الحقيقة يواجه شبكة متشعبة من العقبات: أمنية وقانونية ومؤسسية ومالية (I J U C, 2025)، وتتمثل حدود فاعلية التحقيق الصحفي في العراق في واقع تحقيق صحفي استقصائي معقد يمكن تلخيصه بالجوانب الآتية: -

أ. بيئة أوسع من التنوع الإعلامي لكنها محفوفة بالمخاطر:

شهد العراق بعد 2003 انفجاراً في عدد القنوات والإذاعات والمواقع، ما أتاح منبراً أوسع للخطاب، لكن ذلك ترافق مع بيئة سياسية وأمنية مُعقّدة أدت إلى تراجع الفضاء الآمن للتحقيقات الصحفي، إذ تتعرض المؤسسات والصحفيون لضغوط قضائية وسياسية وأحياناً لتهديدات مباشرة. ب. التهديدات الأمنية وارتفاع حالات الإفلات من العقاب:

قُتل وأعتدي على صحفيين عبر عقود، ومع كثير من هذه الجرائم يبقى المجرم دون محاسبة فعلية، ما يزيد من حالة الخوف والرقابة الذاتية لدى الصحفيين، وبالتالي يقلل من الرغبة في خوض تحقيقات معقدة قد تستهدف جهات مسلحة أو نافذة. (GPJ, 2022). فقد طال الصحفيين في العراق ١٥١ انتهاك وفقاً لتوثيق الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين خلال عام ٢٠٢٤، ورغم تشريع قانون حقوق الصحفيين إلا أن ذلك لم يحد من الاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون من مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية. حيث كانت أبرز تلك الانتهاكات قد تمثلت بحالات المنع والضرب وهي إجراءات منافية لنص قانون حقوق الصحفيين النافذ. حيث أن أبرز الفواعل في تلك الانتهاكات التي طالت الصحفيين هم جهات رسمية. الأمر الذي سمح لهم بالإفلات من العقاب كالعادة دون أي مسألة لهم، ويبدو أن تلك الإجراءات القانونية والشكاوى التي ترفع ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية قد ساهمت إلى حد ما في انخفاض عدد التقارير الصحفية الاستقصائية التي تكشف ملفات الفساد في

مختلف المؤسسات بسبب قلق الصحفيين من أن يتم مقاضاتهم من قبل المسؤولين المتورطين في تلك الملفات. ناهيك عن مبالغ التعويضات التي يطالب بها المسؤولين المتورطين في حالات الفساد، ومن هنا تكمن مسؤولية مجلس القضاء الأعلى في ضرورة إيجاد بدائل قانونية لحماية الصحفيين نظراً لأهمية تلك التقارير الصحفية التي يتناولها الصحفيين ودورها في كشف ملفات الفساد حيث لا تزال بيئة العمل الميداني والقانوني للتحقيقي الصحفي في العراق مخوفة بالمخاطر (Ijrda, 2024).

ت. ضعف الدعم التشريعي المحلي والدولي:

عدم اهتمام المنظمات الدولية والإقليمية بتطوير الإعلام المستقل، وحرية تداول المعلومات. رغم أن الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين قد قدمت مشروع قانون حق الحصول على المعلومة إلى مجلس النواب والى الحكومة عام 2011. ورغم تأكيد حكومة السيد محمد شياع السوداني على ضرورة تشريع هذا القانون المهم والحيوي الآن أن مجلس النواب العراقي لازال غير فعال في التعاطي الإيجابي مع مشروع القانون والذي سوف يساهم في حالة تشريعه إلى توفير المعلومات لجميع الصحفيين بشكل سهل ومتاح (Ijrda, 2024).

ث. الضغوط القانونية والقضائية والسياسية:

تستخدم القوانين الجنائية واتهامات "الإساءة" أو "النشر المخل بالأمن" في مقاضاة صحفيين أو إغلاق برامج أو مواقع. كما أن غياب إطار حماية لحرية العمل الصحفي وغياب قانون واضح يضمن الحصانة للمصادر يزيدان من مخاطر التحقيقات الصحفية، Human Rights Watch (2022). فيما لازال قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل هو النافذ وهي الذي يحدد طبيعة العقوبات على الصحفيين رغم أنه يتقاطع مع الدستور العراقي الذي كفل حرية الصحافة وحرية التعبير.. ورغم الدعوات التي تطالب مجلس القضاء الأعلى بضرورة إجراء تعديل على قانون العقوبات العراقي بما يتلائم مع نص المادة (38) من الدستور العراقي. إلا أن الخطوات التعديلات على القانون لازالت بعيدة عن التحقيق ولم تعطى الأولوية القصوى في أحداثها وهو أمر مريب لواقع حرية الصحافة وحرية التعبير. لذلك يتعرض الصحفيين إلى مقاضاة مستمرة بسبب منشورات هي حقاً لكل مواطن وفي الوقت نفسه نجد أن العقوبات التي تفرض عقوبات قاسية ولعل أبرزها الحكم الصادر من القضاء الأعلى بحق الصحفي قيس حسين وتغريمه مبلغ يصل إلى خمسة ملايين دينار بسبب منشور انتقد فيه سلوك رئيس الوزراء السابق على صفحته على الفيسبوك (Ijrda, 2024).

ح. ضعف المؤسسات الإعلامية والقدرات المالية والبشرية:

العديد من وسائل الإعلام العراقية تُعاني من ضعف الكوادر المتخصصة في التحقيقات، وقلة ميزانيات مخصصة للأبحاث طويلة الأمد أو للتدريب، إضافة إلى افتقار لسياسات تحريرية تدعم حماية المصادر أو منح الوقت اللازم للتحقيقات الاستقصائية. (ICCT, 2022) كما تشكل أجور الصحفيين مشكلة كبيرة يعاني منها الوسط الصحفي في العراق حيث لازالت الأجور والرواتب لا تتناسب مع حجم العطاء الذي يبذله الصحفي نتهيك عن غياب برامج الضمان الاجتماعي والصحي وعدم رغبة اغلب المؤسسات الإعلامية في إبرام عقود عمل تحفظ للصحفيين حقوقهم المشروعة بل إن الطرد التعسفي هو الإجراء الذي يتخذ بحق الكثير من الصحفيين (Ijrda, 2024).

ورغم وجود مبادرات وجهود دعم دولي من منظمات دولية وإقليمية تتمثل بـ (برامج تمويل مؤقت، دورات تدريبية، منصات تعاونية لتعزيز التحقيقات) حيث تسعى من خلال ذلك إلى تعزيز قدرات الصحفيين العراقيين، لكن يبقى تأثيرها محدود نتيجة صعوبات الاستمرارية وطبيعة التمويل قصير الأمد (UNESCO, 2020).

خ. قضايا الوصول إلى الوثائق والشفافية والبيانات:

ندرة قواعد البيانات المفتوحة والحديثة، وقيود على الحصول على وثائق رسمية أو سجلات مشتريات عامة تعوق قدرة الصحفيين على تتبع الأموال أو العقود. إذ أن هذا النقص في الشفافية يُعيق التحقيق في ملفات الفساد الكبرى (J U C, 2025). فالصحفيين العراقيين يواجهون معوقاً كبيراً في الحصول على المعلومات، كما أن مجلس النواب العراقي لا يزال عازفاً عن إقرار أي قانون يضمن حق الحصول على المعلومات، رغم مطالبات الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني العراقي به، في حين أقر برلمان كردستان قانون حق الحصول على المعلومات وذلك في عام 2013، إلا أنه قد تضمن العديد من الاستثناءات والتي يُمنع الإفصاح عنها (زهرة والبطوش، 2023).

ج. يعاني التحقيق الصحفي في العراق على المستوى المؤسسي، من ضعف التفاعل والاستجابة الرسمية الحقيقية لمخبراته، فالتحقيقات الصحفية المنشورة غالباً ما لا يرافقها إجراءات قانونية أو مساءلات فعلية من قبل الجهات الرسمية، الأمر الذي يحد من تأثيرها ويجعل منها مجرد كشف إعلامي رمزي. وقد بين "هابرماس" في هذا السياق، أن غياب المساحة العامة المستقرة تؤدي إلى قطع حلقات السلسلة بين الإعلام وصانع القرار والجمهور، وجاء ذلك منسجماً مع الواقع العراقي الذي تبقي التحقيقات الصحفية في معزل عن مجريات اتخاذ القرار (Habermas, 1996). بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن حدود فاعلية التحقيق الصحفي في العراق ترتبط ببنية سياسية وأمنية غير مستقرة، وليست قصور مهني أو نظري، ما يؤدي إلى تقييد حرية العمل الصحفي وتفرغ مضمون دوره الرقابي. بالتالي الأمر يستدعي إصلاحات جذرية شاملة تشمل تشريعات حرية المعلومات، وتعزيز استقلال المؤسسات الإعلامية، وضمان أمن الصحفيين. ما يفعل دور التحقيق الصحفي كأداة رقابة مجتمعية في العراق.

رابعاً: الفجوة بين النظرية والتطبيق

يكشف التحليل عن فجوة واضحة بين الدور النظري المنشود للتحقيق الصحفي كأداة رقابة مجتمعية، وبين واقعه التطبيقي في الصحافة العراقية. فعلى الرغم من تبني بعض المؤسسات الإعلامية لخطاب الرقابة والمساءلة، إلا أن الممارسة الفعلية لا تزال محدودة ومقيدة بعوامل سياسية وأمنية واقتصادية.

ينطلق الدور الرقابي للتحقيق الصحفي، من منظور نظري، من الأسس التي أرسيتها نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة، والتي ترى أن حرية الإعلام لا تُمارس بمعزل عن واجباته تجاه المجتمع، بل تفرض عليه التزاماً أخلاقياً ومهنيًا بمراقبة السلطة وكشف الانحرافات التي تمس الصالح العام. ووفق هذا المنظور، يُعد التحقيق الصحفي الأداة الأبرز التي تُمكن الصحافة من أداء وظيفتها الرقابية، من خلال البحث المعمق، والتحقق من المعلومات، وربط الوقائع بسياساتها السياسية والقانونية (Siebert et al., 1956).

وعلى الصعيد التطبيقي العملي، فإن المبادئ النظرية ينبغي أن تترجم إلى ممارسات فعلية ميدانية صحفية تسهم إلى حد كبير في إجراء المساءلة وتعزيز الشفافية، إلا أن واقع الصحافة العراقية يبين فجوة واضحة بين الجانب النظرية والجانب التطبيق. إذ يلاحظ أن التحقيقات الصحفية الاستقصائية لا تزال محدودة من حيث العدد والتأثير، على الرغم من تنامي الخطاب الإعلامي الداعي إلى مكافحة الفساد. أن ذلك بطبيعة الحال ناتج عن ضعف الوصول إلى المعلومات، وغياب البيئة القانونية الداعمة، بالإضافة إلى الضغوط السياسية والأمنية المعوقة للعمل الصحفي الحر. ما يتعارض مع مبادئ وأسس نظرية المسؤولية الاجتماعية التي ترى في غياب الرقابة الصحفية اختلالاً في توازن السلطة والمجتمع (Kovach & Rosenstiel, 2014).

كما أشار "دي بورغ" إلى أن التحقيق الصحفي يُعد فاعلاً رقيبياً ما لم تتوفر حاضنة اجتماعية ومؤسسية منفتحة تضمن استقلاله وحمايته، فالتحقيقات في البيئات توصف بهشاشة واقعها الديمقراطي غالباً ما لا ترقى إلى مستوى التأثير الجماهيري المنشود (De Burgh, 2008). وينطبق هذا

التحليل على واقع الحالة العراقية، حيث تُمارس الصحافة دورًا رقابيًا قريباً إلى الدور النظري، نظراً للعوائق البنوية التي تحول دون تحويل هذا الدور إلى ممارسة مؤسسية فاعلة ومستدامة.

وبناءً عليه، فإن الربط بين النظرية والتطبيق يكشف أن قصور التحقيق الصحفي في العراق لا يعود إلى ضعف الإطار النظري، بل إلى محدودية شروط تطبيقه، الأمر الذي يستدعي إصلاحاً تشريعياً ومهنياً يُعيد للتحقيق الصحفي مكانته كأداة فاعلة للرقابة المجتمعية، قادرة على تجسيد مبادئ المسؤولية الاجتماعية للصحافة في الواقع العملي.

خاتمة عامة

يمثل التحقيق الصحفي أداة أساسية للرصد المجتمعي على صعيد الإطار النظري، إلا أن تفعيله في النطاق العملي التطبيقي لا يزال محدود التأثير بسبب جملة من التحديات القانونية والمهنية والسياسية. كما جرى التأكيد على أن معايير الاختبار وآليات البحث، تمثل شرطاً أساسياً لإنتاج معرفة إعلامية راسخة

في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة، ينظر إلى أن التحقيق الصحفي يمثل أداة محورية للرقابة الرصد المجتمعي، بعبارة وسيلة لكشف الانحرافات، ومحاسبة السلطة، وخدمة المصلحة العام. وتؤكد النظرية أن فعالية هذا الدور مشروطة بالموازنة بين الالتزام الأخلاقي تجاه المجتمع وحرية الصحافة.

أظهر التحليل أن هناك فجوة واضحة بين واقع ممارسة الصحفية في الصحافة العراقية، والدور المعياري للتحقيق الصحفي وذلك ناجم عن ضعف الإطار القانوني الداعم لحرية العمل الاعلامي، إلى جانب القيود السياسية والأمنية. كما أظهرت النتائج أن الاستجابة المؤسسية المحدودة لنتائج التحقيقات تضعف ثقة المجتمع في العمل الصحافة وتقلل من تأثيرها الرقابي.

كما أن تفعيل دور التحقيق الصحفي في العراق يتطلب تعزيز الاستقلال المهني، وحماية الصحفيين، وضمان الوصول إلى المعلومات فضلاً عن تهيئة بيئة إعلامية داعمة تستند الى مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

الاستنتاجات

1. يُعد التحقيق الصحفي وأداة مهمة ووسيلة فعالة لتعزيز الرقابة المجتمعية ودعم إجراءات المساءلة.
2. يواجه التحقيق الصحفي في العراق تحديات قد تحول دون فاعليته الكاملة لكنه يبقى مؤثراً.
3. هنالك حاجة ملحة لدعم تشريعي ومؤسسي لضمان إستقلالية وحرية التحقيقات الصحفية.
4. يُمكن تطوير التحقيق الصحفي عن طريق التدريب المستمر وتبني المعايير المهنية.
5. لا تزال الصحافة التحقيقية أساسية في المساءلة والشفافية وإبلاغ الجمهور، سواء كانت في مجال عام صحي ام مضطرب.
6. تطبيق أساليب صارمة في التحقيق الصحفي، حيث يعتمد التحقيق القائم على القصة على الفرضيات، إلى جانب ضمانات قانونية وأخلاقية قوية، مما يزيد من فرصة إنتاج عمل تحقيقي استقصائي مؤثر في الرأي العام.
7. يعمل التحقيق الصحافة كأداة سيطرة بيد المجتمع من خلال خدمة المصلحة العامة، وتطبيق المساءلة، والتحفيز على الإصلاح.

8. يُحفز المجتمعات الذي يتم -تمكينها بمعلومات التحقيق الدقيقة- أن تمارس تأثيراً أكبر على المؤسسات والسلطة السياسية، وبالتالي تعزيز العملية الديمقراطية وتحقيق الإشراف الديمقراطي.
9. الإعلام المُستقل في العراق يُعاني من صعوبات عديدة من بينها غياب الدعم الحكومي وضعف التّمويل المالي وبالذات الدّعم غير المشروط، وحالات التّهميش المُتعمد، والحاجة المُلحة لفرص التّدريب والتّأهيل.

التوصيات

1. سنّ أو تعديل تشريعات لحماية عمل الصحفيين والمصادر المرتبطة بهم. مثل تشريع أدوات قانونية تمنع ملاحظتهم لمجرد كشفهم لحالات فساد، وتفعيل آليات حماية للمُبلغين، كذلك تفعيل آليات حماية الصحفيين ووضع بروتوكولات أمان شخصية وإلكترونية، وخط ساخن للدعم القانوني والدخل السريع.
2. تمويل طويل الأمد للتحقيقات من خلال إقامة صناديق دعم مستدامة لتمويل فرق تحقيق استقصائية داخل المؤسسات الإخبارية المستقلة.
3. تعزيز التعاون مع شبكات اعلامية أقليمية ومنظمات تحقيقية استقصائية دولية في مجال التحقيق الصحفي والتبادل المعلوماتي.
4. تدريب كوادر الصحافة التخصصية عن طريق اخضاعهم لدورات مرتبطة بتقنيات تحليل البيانات، تكنولوجيا الصحافة والمصادر وسبل حماية المصادر وأسس الألتزام المهني والقانوني المتشابك.
5. الضغط من المجتمع المدني لجعله أداة ضاغطة على المؤسسات الحكومية لضمان زيادة الشفافية وتسهيل التحقيقات.

المصادر والمراجع

المصادر العربية

1. أبو زيد. فاروق. (1985). فن الكتابة الصحفية. القاهرة. عالم الكتب للنشر، 1(1)، 112-120.
2. الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين. التقرير السنوي لواقع الحريات الصحفية في العراق لعام 2024. <https://ijrda.org>.
3. الحسني. محمد. (2018). الصحافة العراقية بعد 2003: الواقع والتحديات. بغداد. دار الشروق، 1(2).
4. حسين. تغريد فاضل. (2023). الصحافة الاستقصائية، جامعة الفراهيدي. كلية الاعلام. قسم الإذاعة والتلفزيون، 12-13. <https://www.uoalfarahidi.edu.iq>
5. حسين. ندى عمران. (2025). الاعلام واخلاقيات التغطية الصحفية لقضاء المخدرات في العراق. مجلة واسط للعلوم الانسانية، 21(2)، 802. <https://wjfh.uowasit.edu.iq>
6. حمزة. عبد اللطيف. (2002). المدخل في فن التحرير الصحفي. القاهرة. دار الفكر العربي للنشر، 1(1).
7. الرحية. خديجة توفيق. (2015). التحقيق الصحفي وفق معايير الجودة. كلية العلوم السياسية. قسم الدراسات السياسية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 31 (2)، 305-382.

8. زهرة. وليد حسني والبطوش. إسلام. (2023). المشهد الإعلامي في العراق جزء من مشروع صحافة المواطن العراقي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي. مركز حماية وحرية الصحفيين، 9-10. <https://www.undp.org/sites/g>
9. الشطري. حمد عباس كاظم. (2011). موضوعات التحقيق الصحفي في الصحافة العراقية. دراسة تحليلية في جريدة المدى . جامعة ذي قار. كلية الآداب. مجلّة آداب ذي قار، 7(3)، 150-189.
10. عبد الحميد. كمال. (2015). فن التحقيق الصحفي. القاهرة. دار الفكر العربي، 1(2).
11. الغزاوي، سعاد، (2020)، الإعلام والرقابة المجتمعية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1(2).
12. مارك. لي هانتر و لوك. سينجيرز. (2010). الصحافة الاستقصائية الحديثة. ترجمة وتحرير: يحيى غانم؛ سعد حتر ومحمد فاضل العبيدلي. مؤسسة فيدرتش نومان لأجل الحرية، 1(3)، 27.
13. مصلح. حسين محمد. (2017). دور الاعلام في مكافحة الفساد. المؤتمر الوطني السنوي العاشر. كلية الحقوق. جامعة طنطا. 27-29.
14. الهيتي. حافظ ياسين. (2020). مادة التحقيق الصحفي. جامعة الأنبار. كلية الآداب. قسم الاعلام، 2-20. <https://www.uoanbar.edu.iq>
15. الياسري. عصام. (2015). هل يمتلك الاعلام ادوات القيمة الضاغطة. 1-2. <https://annabaa.org/arabic/print>

المصادر الأجنبية

16. Adibah .Ismaila ؛ Mohd .Khairie Ahmada & Che .Su Mustaffaa. (2014). Conceptualization of Investigative Journalism: The Perspectives of Malaysian Media Practitioners. The International Conference on Communication and Media. Langkawi. MALAYSIA. at www.sciencedirect.com.
17. Al-Shami. Abdulrahman. (2020). Unveiling of Matters: The Role of Investigative Journalism in Uncovering Corruption in the Arab World. Edited by Basyouni Ibrahim Hamada and Saodah Wok, 1(2), 7.
18. Burgh. H. & Lashmar. P. (2021) Investigative Journalism, 1(3). <https://api.pageplace.de/preview>.
19. Committee to Protect Journalists (CPJ). various years. Iraq — country reports & alerts. Committee to Protect Journalists, Reports on attacks and threats against journalists in Iraq; cases of impunity. <https://cpj.org/mideast/iraq>.
20. De Burgh. H. & Lashmar. P. (2021). Investigative Journalism , 3(2). Routledge, Preview (introduction & TOC). <https://api.pageplace.de/preview>.
21. De Burgh. H. (2008). Investigative journalism (2nd ed.). London: Routledge, 2(1), 29–31.
22. Gijn. E. (2025). What is investigative journalism?. Global Investigative Journalism Network- GIJN. <https://gijn.org/about-us/investigative>.
23. Global Investigative Journalism Network (GIJN). (2021). Investigative Journalism in Iraq Was Never Easy. Now It's Almost Impossible. (GIJN) . Analysis of the reality of investigative investigations in Iraq; discusses the current danger and restrictions. Retrieved from GIJN website .
24. Habermas. J. (1996). The structural transformation of the public sphere. Cambridge. MA: MIT Press, 360–364.
25. Human Rights Watch. (2022). Notes on legal prosecutions World Report 2022: Iraq. Notes on legal prosecutions against journalists and record freedom of the press.

26. Hunter. M. L. (2011). Story-Based Inquiry: A manual for investigative journalists (UNESCO). 1(1) , 7. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223> .
27. Institution Investigative Journalism and Uncovering Corruption in the Iraqi Government: Strategies for Development and Support. (2025). Academic Study Article reviewing the strategies of developing investigative journalism in Iraq.
28. International Centre for Counter-Terrorism (ICCT). (2022). Mitigating the Impact of Media Reporting of Terrorism: Iraq case study –Final . The Hague: ICCT. <https://icct.nl/sites/default/files/2022-12/Iraq> .
29. Kovach. B. & Rosenstiel. T. (2001). The Elements of Journalism: What Newspeople Should Know and the Public Should Expect, 3(1), 3–4. <https://library.stlawu.edu/system/files/2020>.
30. Kovach. B. & Rosenstiel. T. (2014). The elements of journalism: What newspeople should know and the public should expect (3rd ed.). New York. NY: Three Rivers Press, 1(3), 112–116.
31. Lanosga. G. .(2022). In G. Borchard. Investigative journalism ,1(2) , 874–882 .
32. McNair. Brian. (2017). Entry overview on objectives and methods. Journalism and Democracy. Encyclopedia of Journalism , 2(4), 55-72.
33. Mike. J. (2025). journalism: Techniques, Tools and Ethics .Investigative Journalists Find Experts, 1-3. <https://rolli.ai/investigative-journalism-techniques-tools-and-ethics>.
34. Nugent. Adam. (2022). The Role of Investigative Journalism to Uncover Fraud and Corruption in Europe. BRIEFING, Requested by the CONT Committee. Directorate-General for Internal Policies. Policy Department for Budgetary Affairs, 1-7. <https://www.europarl.europa.eu>.
35. Open Society Foundations. (2021). Exposing the Real Ravages of War / An Iraq for All Iraqis . Reports on corruption and transparency and its impact on civil society and the media.
36. Shambhoo sharan gupta. (2023). the future of journalism: challenges and opportunities. department of media. maharishi university of information technology. uttar Pradesh. India, 23(2). Email id-ssgupta@muit.in.
37. Siebert. F. S. ; Peterson. T. & Schramm. W. (1956). Four theories of the press. Urbana: University of Illinois Press ,80–83
38. United Nations Educational. Scientific and Cultural Organization (UNESCO) — Iraq Office. (2020). Celebrations and activities on journalists’ safety and impunity (reports and statements). journalists and seminars on impunity. Iraq ,3(1), 3-6.